

Distr.: General
4 April 2007
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب

١٤ عضواً في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبوليفيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيطكم علماً بأن حكومة بوليفيا قررت أن تترشح لعضوية مجلس
حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ في الانتخابات التي ستعقد في شهر أيار/مايو من العام
الجاري، خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأرجو ممتناً أن تعمموا هذه الرسالة
ومرفقها (انظر المرفق) بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) خافيير لوايزا باريا

السفير،

الممثل الدائم القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبوليفيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

مجلس حقوق الإنسان

قررت حكومة بوليفيا الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ اقتناعاً منها بأن إنشاءه وتفعيله يشكلان خطوة كبيرة إلى الأمام في تكريس العمل المتعدد الأطراف لصالح حقوق الإنسان حيث يكون التعاون والحوار آلية العمل الأساسية.

ولما كانت بوليفيا عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، وقعت وصدقت على جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تقريباً مما يقيم الدليل بما لا يدع مجالاً للشك على عزمها الراسخ على المساهمة في تعزيزها وحمايتها. وهي اعتمدت أيضاً التشريعات القانونية الداخلية الكفيلة بإعمال احترامها على نحو كامل. كما أنها تقدم تبعا لذلك تقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

وترى حكومة بوليفيا أن اضطلاع مجلس حقوق الإنسان بمهمته القائمة على مبادئ تتسم بطابعها العالمي وحيادها وموضوعيتها وابتعادها عن الانتقائية، سيساعد على تعزيز المنظمة، ومن هذا المنظور، فهي تعلن اعتزامها المساهمة في تعزيز المجلس وفقاً للولاية التي أناطتها به الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٠١٠/٦٠.

ومما يشهد على نضاعة سجل بوليفيا في مجال حقوق الإنسان والتزام حكومتها السياسي الواضح والشفاف بتعزيز هذه الحقوق، الزيارة التي قامت بها لأول مرة إلى بوليفيا المفوضة السامية لحقوق الإنسان تلبية لدعوة من الحكومة الحالية والتي تسنى لها فيها أن تكون صورة موضوعية عن حالة حقوق الإنسان في بوليفيا، وأن توقع اتفاقاً لإنشاء مكتب للمفوضية في بلدنا.

واتساقاً مع هذا النهج الذي تسير فيه بوليفيا، لا بد من الإشارة أيضاً في هذا الصدد إلى الزيارة التي قامت بها إلى بلدنا اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان وهي الزيارة التي أبرزت وأيدت ما تتخذه حكومة بوليفيا من إجراءات بشأن المسائل المتصلة بالإبعاد الاجتماعي، والعدالة المجتمعية، وغيرها من تدابير حماية حقوق أبناء الشعوب الأصلية.

وتؤكد حكومة بوليفيا من جديد أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ولا يستقيم أحدها بمعزل عن الآخر. ولذا، فإنها تنادي بالتعامل، في جميع أنحاء العالم، مع جميع فئات هذه الحقوق على أساس من التكافؤ والتوازن وعدم التمييز، وبخاصة فيما يتعلق بالحقوق في التنمية.
